E

الأمم المتحدة

اللجان الإقليمية

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/OES/2012/WG.2/L.1
1 February 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرفيع المستوى حول الانتقال إلى الديمقراطية:
التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية
الرباط، 5-6 شباط/فبراير 2013

تنظيم الأعمال

الثلاثاء 5 شباط/فبراير 2013

9.30-9.00 **الجلسة الافتتاحية**

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
عبد الله باها، وزير الدولة، المملكة المغربية

كلمة افتتاحية
د. ريما خلف، الأمينة التنفيذية، الإسكوا

10.00-9.30 **إستراحة**

عُقد هذا الاجتماع بتمويل من منحة قدمها المركز الدولي لبحوث التنمية، أوتوا، كندا.

المحور الأول: من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية: صوت الأكثرية وقرار الأقلية

12.00-10.00 الجلسة الأولى: ديمقراطيون قلقون: تلبية التوقعات وتجنب السياسات الشعبوية
إدارة الحوار: د. نويلين هايزر، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

(1) فرص جديدة: بناء دول إنمائية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية

الدولة الإنمائية هي الدولة التي تتدخل بفعالية في تحديد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نجح نموذج الدولة الإنمائية في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا، فأحرزت تقدّماً كبيراً، إذ حققت نمواً اقتصادياً مطرداً ومنصفاً. ما هي العبر التي يمكن أن تستخلصها حكومات المرحلة الانتقالية في البلدان العربية من هذه التجربة؟ هل يمكن تطبيق نموذج الدولة الإنمائية في الظروف الحالية؟ وإلى أي مدى؟ ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لبناء قدرة مؤسسات الدول على تطبيق نموذج الدولة الإنمائية؟ ما هي الشراكات الاجتماعية اللازمة لضمان بناء دول إنمائية قائمة على الديمقراطية وكيف السبيل إلى بنائها؟ ما هي السياسات اللازمة لضمان استخدام الموارد المتوفرة في البلدان العربية لمصلحة الشعوب؟

المتحدّث: كورن شاتيكافانيج، وزير المالية الأسبق، تايلند

(2) العلاقة بين القطاعين العام والخاص: شراكات قائمة على التكامل والابتكار أو على انتزاع الأدوار؟

تشهد معدلات النمو في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تراجعاً على المدى القصير بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تزعزع ثقة المستثمرين في إمكانيات الاستثمار وتضعف حركة السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى حكومات المرحلة الانتقالية اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز النمو والحفاظ على الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق، ولا سيما للفئات السكانية الأكثر تعرضاً للمخاطر. ما هو دور الدولة والقطاع الخاص في فترات التحول الاقتصادي؟ ما هو نوع الشراكات المتوخى خلال التحولات الديمقراطية وما هي الآليات التي يجب اعتمادها لتعزيز دور القطاع الخاص، باعتباره شريكاً أساسياً، ومحركاً للتنمية الاقتصادية؟ ما هي التدابير الإصلاحية، بما في ذلك سياسات توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، القادرة على إتاحة فرص متساوية للجميع وبناء قطاع خاص يتمتع بالقدرة التنافسية؟ ما هي إصلاحات الحكم التي يمكن تنفيذها بسرعة لقيام سلطة قضائية مستقلة قادرة على ضمان النزاهة والشفافية في الاقتصاد الحرّ، وتسوية الخلافات بين الأطراف، ووضع أصول لتنفيذ العقود؟ ما هي الاستراتيجيات التي يجب على الدولة اعتمادها بسرعة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة وتفادي انحصار السلطة في قبضة فئة صغيرة؟ ما هي سبل تفكيك البنى الموازية وغير الشرعية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال إلى الديمقراطية وهل يكون الخيار لتوسيع دور الدولة أو تقليصه؟

المتحدث: د. رزال رملي، وزير المالية الأسبق، إندونيسيا

(3) بذور نجاح العملية الديمقراطية: التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية تحديات كبيرة، منها تباطؤ النمو الاقتصادي، وتردّي الظروف الاجتماعية، وكثرة التوقعات لدى المواطنين الذين قادوا الانتفاضات الشعبية. وتواجه البلدان كذلك تحديات فريدة، أبرزها تضارب النُهج المقترحة للعمل على بناء الاقتصاد الشامل للجميع وإرساء العدالة الاجتماعية. ويضطلع القطاع المالي بدور حاسم ودقيق في المرحلة الانتقالية. وتطرح في هذا السياق أسئلة كثيرة. ما هو دور البنوك المركزية؟ ما هي تدابير الطوارئ التي ينبغي اعتمادها للتصدي لإخفاقات السياسات المالية والاقتصادية؟ ما هي السبل المتوفرة لتنشيط عمل البنوك التي تملكها الدولة وإعادة الثقة بها، لا سيما وأن تلك البنوك غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة السابقة وتخضع لها أحياناً؟ كيف يمكن لحكومات المرحلة الانتقالية في البلدان العربية أن تتيح فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحافظ على ثقة المستثمرين وتبني علاقة متوازنة مع القطاع المالي في آن؟ هل تستطيع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بناء قطاع مالي حديث وداعم للتنمية على الرغم من قلة الموارد المالية وقدم السياسات الصناعية؟ كيف يمكن تحويل القطاع المالي إلى محرّك للنمو في ظل ضرورة التحصن من المخاطر الناجمة من الأزمة المالية العالمية؟

المتحدث: فؤاد السنيورة، رئيس الوزراء الأسبق، لبنان

12.30-12.00 إستراحة

14.30-12.30 الجلسة الثانية: المفاضلة بين سياسات النمو والعدالة الاجتماعية

إدارة الحوار: أنطونيو برادو، نائب الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(1) خيارات المالية العامة من أجل الإنصاف في التنمية

تواجه البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية تحديات اقتصادية ومالية غير مسبوقة في الأجلين القصير والمتوسط، وضغوطاً تفرض عليها زيادة الإنفاق، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية. ما هي خيارات السياسة الاقتصادية والمالية المتاحة في المدى القصير لزيادة الموارد المالية وتحصين السكان من النكسات الاقتصادية؟ ما هي السياسات أو الآليات الممكنة لتوزيع الموارد وما هي المفاضلات الضرورية؟ هل يمثل فرض الضرائب حلاً ممكناً؟ ما هي آليات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي يجب اعتمادها في المدى القصير لضمان حصول الفئات الضعيفة من المواطنين على الدعم الفوري الذي يحتاجون إليه في التعليم والصحة؟ كيف يمكن لحكومات المرحلة الانتقالية تذليل العقبات التي تعوق تقديم الخدمات الأساسية مثل السكن بأسعار معقولة، وتوفير التمويل، وبناء نظم المعلومات الائتمانية، وتوحيد طرق تخمين العقارات؟ كيف تستطيع الحكومات أن تحقق التوازن بين التقشف المالي والخصخصة وتحرير التجارة بهدف تحصين الفئات الضعيفة في الأجل القصير والفئات المتوسطة الحال في الأجل المتوسط؟ هل ينبغي تناول مسألة ترتيب الأولويات في إصلاح المالية العامة في هذه المرحلة؟

المتحدث: د. جوده عبد الخالق، وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق، مصر

(2) بناء ديمقراطية المواطن: الحق في العمل اللائق

يطالب العمال بزيادة في الأجور بينما يعمد أصحاب العمل إلى تسريح الموظفين أو الاستعاضة عنهم بالقوى العاملة في الإطار غير النظامي، لدوافع قد يكون بعضها سياسياً (غالباً بأجور أقل). وانتشار البطالة كان من العوامل التي أطلقت شرارة الانتفاضات الشعبية العربية. وإن اختلفت مظاهر بطالة الشباب من بلد إلى آخر، يبقى السؤال نفسه عن السياسات التي يمكن اعتمادها فوراً لإتاحة فرص العمل للشباب والنساء وحماية العمال من الممارسات المجحفة؟ ما هي التحديات التي تواجه سوق العمل في هذه الفترة وما هي التدابير السريعة التي يجب اتخاذها للحد من كلفة انتقال القوى العاملة (داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان) والإبقاء على آليات الحماية الاجتماعية اللازمة؟ ما هي المفاضلة المطروحة بين الحاجة إلى خلق فرص العمل في الأجل القصير والنمو في الأجل الطويل؟ ما هي الخيارات المتاحة لحكومات المرحلة الانتقالية لاحتواء كلفة التوظيف في القطاع العام وزيادة فرص العمل لصالح الشباب؟ ما هو دور النقابات العمالية في تسهيل هذه العملية؟ هل إعانات الأجور من الخيارات العملية في ظلّ تقلص موارد الدولة؟ هل مشاريع الاستثمار العام وبرامج التدريب القصيرة الأجل من الخيارات المعقولة في البلدان العربية؟

المتحدّث: إلينا سلغادو، النائب الأسبق لرئيس الوزراء، إسبانيا

(3) الأحزاب الإسلامية في العمل السياسي: بين الفكر الإيديولوجي والسياسة الاقتصادية

لا تجمع بين الأحزاب الإسلامية رؤية اقتصادية واضحة، خلافاً للأحزاب السياسية التقليدية مثل اليسارية والديمقراطية والليبرالية والمحافظة. ولأول مرة في التاريخ السياسي الحديث، ترى الأحزاب السياسية الإسلامية نفسها أمام فرصة لطرح رؤية اقتصادية تتوافق مع مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية التي يدعو إليها الدين أو الفكر الإيديولوجي الذي يعتنقونه. أي مزيج من المبادئ الإسلامية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية يجب اعتماده من أجل إعادة توزيع الثروة، والاستمرار في اقتصاد السوق وتوسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية؟ ما هي الأدوات المالية المتاحة للأحزاب الإسلامية لتحقيق هذه الرؤية؟ ما هي المبادئ الأخلاقية الأساسية وتلك التي يمكن انتهاجها من مدارس فكرية أخرى؟ هل تصبح الزكاة أداة إلزامية تحل محل النظم الضريبية الأخرى أم تكمّلها؟ كيف ستتعامل الأحزاب الإسلامية مع الاحتكارات، وكيف يمكن التوفيق بين تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل السياحة غير الدينية، والسلوك الاجتماعي المحافظ؟

المتحدّث: د. نعمان كورتولموش، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون الاقتصادية، تركيا

15.30-14.30 إستراحة غداء

المحور الثاني: الدعم الخارجي والسيادة الوطنية: اجتياز حقل الألغام

17.30-15.30 الجلسة الثالثة: الدعم الخارجي والديمقراطيات الناشئة: نعمة أم نقمة؟
إدارة الحوار: د. هيثم مناع، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان، سوريا

(1) الموارد الطبيعية: بين الإدارة السليمة وتعدّد المطالب

بيّنت التجربة أن إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون إما أرضاً خصبة للنزاع، أو أرضاً خصبة للازدهار والرخاء في الأجل الطويل. فما هي التحديات التي تواجه إدارة أصول الدولة، ولا سيما عقب صراعات دامية أو عقود طويلة من الانقسامات العرقية والدينية أصبحت متجذرة في النسيج الوطني؟ ما هي الآليات المتوفرة التي تسمح بإدارة سليمة لأصول الدولة ومواردها الطبيعية مثل الغاز والبترول والفوسفات تضمن عبرها الحكومات حصول الجميع على الفرص الاقتصادية واستفادتهم من ثروات البلد؟ هل يجوز التفكير في خصخصة أصول الدولة في الفترة الانتقالية؟ وبأي طريقة؟ كيف يمكن تحديد دور الشركات الأجنبية والتعامل مع المصالح الخارجية المتضاربة؟

المتحدّث: اينار ستينسنس، وزير النفط والطاقة الأسبق، النرويج، مستشار أقدم، مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان

(2) منظمات المجتمع المدني الدولية وسيادة الدول

خلال الفترات الانتقالية، غالباً ما يتمّ التدقيق في مدى سيطرة الدولة على مؤسساتها وحدودها الجغرافية. ما هو دور منظمات المجتمع المدني الدولية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، وما هي حدود تدخلاتها؟ ما هي سبل التفاوض بشأن مهام كل منها وبرامجها بحيث تمتثل لأنظمة الدولة وتلبي احتياجات المواطنين؟ أي نوع من الرقابة ينبغي تطبيقها لمساءلة منظمات المجتمع المدني الدولية حول مدى تلبيتها لاحتياجات الفئات التي جاءت لدعمها؟ كيف يمكن مراقبة الدعم المالي المقدّم إلى المنظمات المحلية؟

المتحدث: د. حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان، اليمن

(3) محاسبة المسؤول: استعادة الأصول المسلوبة

استعادة الأصول المسلوبة ضرورة سياسية وأخلاقية واقتصادية بالنسبة للبلدان صاحبة الأصول والبلدان المستقبلة لها على حدّ سواء. وتقدّر قيمة المبالغ التي يجري تحويلها إلى الخارج كل عام عبر قنوات غير مشروعة بما يتراوح بين 1 و2 تريليون دولار، تُحوّل عادة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ويعادل مجموع هذه التحويلات عشرة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وأربعة أضعاف المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الأصول الخارجة من البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية تراوحت بين 130 إلى 150 مليار دولار في العقد الماضي. وهو مبلغ يفوق مجموع التعهدات المالية (التي لم تصرف حتى الآن) التي اتفق عليها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في

دوفيل. ولا تقتصر القيمة الفعلية للأصول الخارجة على هذا الحد إذا احتسبت ضمنها الفرص الضائعة على التنمية والاستقرار الاقتصادي. غير أنّ استعادة هذه الأصول عملية صعبة. فما هي الآليات الثنائية والدولية التي يجب وضعها لتأمين إطار فعال للتعاون في هذا الشأن؟ ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان المطالِبة باستعادة أصولها من أجل تسهيل مهمة البلدان المستقبلة؟ ما هو دور مجموعة البلدان الثمانية والمجتمع الدولي بعد مؤتمر دوفيل؟

المتحدث: برتران لويس، السفير السويسري، المغرب

دعوة عشاء من رئيس الحكومة المغربية على شرف المشاركين

<u>الأربعاء 6 شباط/فبراير 2013</u>

11.00-9.00 الجلسة الرابعة: شعب واحد، هويات مختلفة: التعاون والتكامل الإقليمي
إدارة الحوار: د. طارق متري، الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة ورئيس بعثتها إلى ليبيا

(1) العائد على الاستثمار: المصلحة الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الخارجية

لم تتحقق الوعود بالمساعدات المالية (شراكة دوفيل على سبيل المثال) التي أعطيت للبلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية. وقد أثّرت الشعبوية الاقتصادية على مواقف بعض البلدان مثل مصر في التفاوض مع الوكالات الدولية، أما في بلدان أخرى كالمغرب، فكان الهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية دعم جهود الحكومة في إتاحة الحصول على الخدمات. فما هو دور المساعدة الإنمائية الرسمية في الانتقال إلى الديمقراطية؟ إلى أي حد تسهّل هذه المساعدة العملية الانتقالية أو تعرقلها؟ كيف يمكن احتواء النفوذ الخارجي في ظل الحاجة الماسة إلى الدعم المالي؟ هل إخضاع المساعدة الإنمائية لشروط محددة ييسر أم يعرقل في المرحلة الانتقالية؟ هل ينبغي إعادة برمجة المساعدة الواردة من الوكالات المانحة، ووفقاً لأولويات أي من الأطراف؟ كيف ينبغي التعامل مع الدين الخارجي وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتخفيف العبء على اقتصادات المرحلة الانتقالية؟ كيف التعامل مع وكالات التصنيف الائتماني؟

المتحدث: د. محمد نجيب بوليف، الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، المغرب

(2) الاتحاد الأوروبي والتكامل الإقليمي: نماذج وخيارات في السياسة العامة

لطالما كان النموذج الأوروبي في التكامل الإقليمي نموذجاً يحتذى به. وعلى الرغم من الخصوصية التي ميزّت التجربة الأوروبية عن غيرها من المناطق في السعي إلى تحقيق التكامل الشامل، ما هي العبر التي يمكن استخلاصها للمنطقة العربية؟ كيف يمكن أن يدعم الاتحاد الأوروبي عملية التكامل الإقليمي في المنطقة العربية في هذه المرحلة الانتقالية؟ ما هي الخيارات المتوفرة لزيادة التعاون بين المنطقتين، وما هي الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها

المؤسسات المالية كالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وهي في طور مراجعة سياساتها وأولوياتها في تقديم الدعم؟

المتحدّث: كارلوس وستندورب، أمين عام، نادي مدريد

(3) الانتفاضات الشعبية العربية وامتداداتها في بلدان المنطقة

لم تكن البلدان التي لم تشهد انتفاضات شعبية بمنأى عن آثار الانتفاضات الشعبية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها بلدان أخرى. وقد انتقلت هذه الآثار عن طريق الهجرة العائدة، وتشرّد السكان، وانخفاض التحويلات المالية، وتراجع الحركة الاقتصادية، وتزعزع ثقة المستثمرين في إمكانات الاستثمار في المنطقة. ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه الآثار؟ هل يمكن وضع برنامج إقليمي للتخفيف من بعض هذه الآثار؟

المتحدث: د. زياد فريز، محافظ البنك المركزي ونائب رئيس الوزراء الأسبق، الأردن

11.30-11.00 إستراحة

13.30-11.30 حلقة حوار: سلطة الشعوب: النفوذ السياسي في رؤية وبرامج اقتصادية
إدارة الحوار:د. ريما خلف، الأمينة التنفيذية، الإسكوا

تغيّر الوجه السياسي لبلدان المنطقة عندما انتقل زمام السلطة إلى أحزاب جديدة أو محظورة سابقاً عقب انتفاضات شعبية وانتصارات انتخابية واسعة النطاق. وكان العديد من المسؤولين المنتخبين حديثاً، وعلى مدى عقود من الزمن، من دعاة إنشاء أنظمة أكثر انفتاحاً وشفافية للمساءلة السياسية، واعتماد برامج اقتصادية أكثر توازناً ترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن. ومن الوعود الانتخابية وضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفساد، وتأمين فرص اقتصادية منصفة، وصون الحريات الشخصية والمدنية، والتركيز على الأولويات الإنمائية الطويلة الأمد. وتتناول حلقة الحوار كيفية الاستفادة من الدعم السياسي والشعبي غير المسبوق الذي تحظى به الحكومات الحالية في البلدان المنتقلة إلى الديمقراطية في صياغة رؤية إنمائية لبلدانها. فكيف ستتمكن السلطات المنتخبة من التوفيق بين تلبية التطلّعات الآنية للناخبين وتلبية الاحتياجات الإنمائية للمستقبل؟ كيف ستعمل على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في كلّ بلد؟ هل ستفي السياسات المعتمدة في الواقع بالوعود بتحقيق العدالة الاجتماعية؟ هل تُبقي الجهات المنتخبة على نهج السوق الحرة الذي انتهجته الأنظمة السابقة؟ ما هي التدابير التي يمكن اعتمادها لتحسين النموذج القائم؟ ما هو دور الدولة والقطاع الخاص وما هي السياسات اللازمة لتنفيذ الرؤية الجديدة؟ ما هو دور التعاون الإقليمي في النمو المطرّد والتنمية المستدامة لكل بلد؟

المتحدثون

- المغرب، د. إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية
- ليبيا، د. محمود جبريل، رئيس تحالف القوى الوطنية، رئيس الوزراء الأسبق

- الأردن، د. جواد عنّاني، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، النائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء
- تونس، د. رضا السعيدي، وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

14.30-13.30 غداء